أثر الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي الأردني للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)

م. رفاه عدنان نجم
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
rafah_adnan@uomosul.edu.iq

م .د فاطمة ابراهيم خلف
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
fatema_ibraheem@uomosul.edu.iq

م. نوال محمود حمود
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
nawal_almamary@uomosul.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.3.10

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٦/٢ **تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٧/٢٣** **تأريخ النشر ٢٠٢٢/٩/٣٠**

المستخلص

يُعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية والتي تحقق الايرادات المجزية نتيجة قيام المصارف التجارية باستلام الودائع، ومن ثم تشغيلها لكونه وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، كما يهدف البحث إلى معرفه تأثير الائتمان المصرفي المقدم من البنوك التجارية في النمو الاقتصادي الأردني وتتحدد مشكلة البحث في وجود التباين في التأثير بين كل من الائتمان المصرفي وعرض النقد وسعر الفائدة في النمو الاقتصادي الأردني، فضلاً عن أن الائتمان المصرفي لم يأخذ الدور الفاعل في التأثير في السياسة النقدية التي تنعكس آثارها في النمو الاقتصادي، في حين تتبع أهمية هذه الدراسة بشكل أساسي من توجه الاقتصاد الأردني كغيره من الاقتصاديات لزيادة الاعتماد على القطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية ذلك القطاع الذي يعتمد بدوره على ما تقدم له البنوك التجارية من ائتمان مصرفي لتحقيق هذه القرض، وبالتالي فإن الحصول على النتائج المرجوة من عملية الحصحصة يعتمد بشكل كبير على مدى فاعلية الائتمان المقدم لقطاعات الاقتصاد الأردني، واستخدام البحث أساليب واختبارات النموذج القياسي الخاصة بتحليل وقياس علاقة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل المتغير المعتمد، والائتمان المصرفي، عرض النقد، وسعر الفائدة، التي مثلت المتغيرات التوضيحية في النموذج، إذ تم استخدام اختبارات جذر الوحدة (الاستقرارية)، فضلاً عن اختبار المعلمات المقدرة وتصحيح الخطأ لتوضيح معلمات الأجل الطويل من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع، فضلاً عن توضيح نوع العلاقة طويلة الأجل، ومن ثم نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (ARDL)، وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج والمقترحات وأهمها وجود علاقة معنوية ايجابية للائتمان المصرفي في معدلات النمو الاقتصادي للأردن أثناء المدة (١٩٩٠-٢٠١٩).

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، النمو الاقتصادي، الائتمان النقدي.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٣) العدد (٣) ٢٠٢٢
الصفحات: ١٨٥-١٩٩

Impact of bank credit on Jordan's economic growth for the period (1990-2019)

Abstract

The Bank credit is one of the most important banking services provided by commercial banks, which achieve profitable revenues as a result of commercial banks receiving deposits and then operating them as a financial intermediary between savers and investors. The research also aims to know the impact of bank credit provided by commercial banks on Jordanian economic growth. In the presence of the discrepancy in the effect between bank credit, money supply and interest rate on Jordanian economic growth, in addition to that bank credit did not take an active role in influencing monetary policy, whose effects are reflected in economic growth, while the importance of this study follows mainly from the direction of The Jordanian economy, like other economies, is to increase reliance on the private sector to achieve economic development, a sector that, in turn, depends on the bank credit provided by commercial banks to achieve this loan.

Thus, obtaining the desired results from the quota process depends largely on the effectiveness of the credit provided to the sectors of the Jordanian economy, and the use of research methods and tests of the standard model for analyzing and measuring the relationship of the growth rate of GDP, which represents the approved variable, bank credit, money supply, and interest rate, that represented the explanatory variables in the model, as unit root tests (stability), as well as the estimated parameters test and error correction were used to clarify the long-term parameters in order to reveal the degree of influence of the independent variables with the dependent variable, as well as to clarify the type of long-term relationship, and then Autoregressive Distributed Gaps Model (ARDL), the research concluded with a set of results and proposals, the most important of which is the existence of a positive significant relationship of bank credit in the economic growth rates of Jordan during the period (1990-2019).

Key words: Bank credit, Economic growth, Monetary credit.

المقدمة:

يُعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية للجمهور والوحدة الاقتصادية والشركات والمؤسسات والدول المختلفة، وفي الوقت نفسه التي تحقق الايرادات نتيجة قيام المصارف التجارية باستلام الودائع ومن ثم تشغيلها لكونه وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، كما يسهم الائتمان المصرفي في توثيق النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستشارية مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي الذي يحتل أهمية بالغه في أذهان كثير من الاقتصاديين صناع القرار، إذ تعمل الدولة من خلال برامجها الاقتصادية إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في وجود التباين في التأثير بين كل من الائتمان المصرفي وعرض النقد وسعر الفائدة في النمو الاقتصادي الأردني خلال مدة البحث، فضلاً عن أن الائتمان المصرفي لم يأخذ الدور الفاعل في التأثير في السياسة النقدية التي تنعكس آثارها في النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة بشكل أساسي من توجه الاقتصاد الأردني كغيره من اقتصاديات دول العالم إلى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية، كون ذلك القطاع يعتمد بدوره على ما تقدم له البنوك التجارية من ائتمان مصرفي لتحقيق هذه القرض، وبالتالي فإن الحصول على النتائج المرجوة من عمليه الحصحصة يعتمد بشكل كبير على مدى فاعلية الائتمان المقدم لقطاعات الاقتصاد الأردني.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة مدى تأثير الائتمان المصرفي المقدم من البنوك التجارية في النمو الاقتصادي للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠).

فرضية البحث:

يتبع البحث من فرضية مفادها أن الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية العاملة في الأردن يؤثر ايجابياً على النمو الاقتصادي الأردني.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تتبع واستقصاء مادته، فضلاً عن المنهج الإحصائي المستند على تحليل سلسلة زمنية (١٩٩٠-٢٠١٩)، وذلك من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ، قسم البحث إلى أربعة مباحث تناول الأول الإطار النظري للائتمان المصرفي، وشمل الثاني الإطار النظري للنمو الاقتصادي، أما الثالث فقد تضمنه العرض المرجعي والدراسات السابقة، وجاء المبحث الرابع ليشمل الجانب التحليلي ولأجل قياس تأثير الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي الأردني تم جمع البيانات اللازمة المتعلقة بالبحث من منشورات البنك الدولي (الأردن) للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)، وذلك من أجل التحقق من فرضية البحث فقد تم إجراء التقدير بالاعتماد على الاختبارات القياسية، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات.

خطة البحث:

قسم البحث إلى أربعة مباحث تناول الأول الإطار النظري للائتمان المصرفي، وشمل الثاني الإطار النظري للنمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث فقد تضمنه العرض المرجعي والدراسات السابقة، في حين جاء المبحث الرابع ليشمل الجانب التحليلي وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: الإطار النظري للائتمان المصرفي:

١-١ مفهوم الائتمان المصرفي:

يشغل النظام المصرفي والمؤسسات المالية دوراً مهماً في الاقتصاد، إذ تعمل المصارف كوسيط جيد للأسواق برأس المال، ويتم توفير رؤوس الأموال الجديدة عن طريق تحويل الودائع إلى قروض ما يخلق فرص واستثمارات جديدة، وذلك عن طريق ربط الجهات التي لديها فائض في الأموال والجهات الفاعلة التي تحتاج الأموال وللمصارف دور كبير في خفض تكاليف المعاملات ومن ثم تخفيف كفاءة السوق (الموسوي والفيافي، ٢٠١٧: ١٦٢). ومن هنا يمكن بيان مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالائتمان المصرفي حسب وجهة نظر عدد من الباحثات فمنهم من عرفه بأنه عملية إمداد المؤسسات والمنشأة في المجتمع بالمال على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال والفوائد بشكل مبلغ مقطوع أو على دفعات خلال مدة من الزمن وعرف الائتمان المصرفي بأنه متاجرة المصارف بالودائع النقدية التي تعود ملكيتها للشركات والمؤسسات وأفراد المجتمع وتخضع إلى أسس استقر عليها الصرف المصرفي (الجزراوي والنعيمي، ٢٠١٠: ٦)، كما إن الائتمان المصرفي هو علاقة تقوم على أساس الثقة التي تربط الدائن (المصرف) بالمدين التي تنجم عنها قابلية المدين في الحصول على السلع والخدمات مقابل وعد بالدفع في المستقبل (عبدالقادر، ٢٠٠٨: ٣٤٣). وأخيراً عرف الائتمان المصرفي بأنه عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أو محددة أن يمنح زبون (فرد أو شركة أعمال) بناء على طلبة سواء حالاً أو بعد وقت معين بتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو الاقتراض لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للزبون أو تعهد البنك نيابة عن الزبون لدى الغير (عبدالحميد، ٢٠٠٠: ١٠٣).

١-٢ أشكال الائتمان المصرفي:

يُعد نشاط الائتمان من أبرز أنشطة المصرف نتيجة الأرباح المتحققة عنه، كما تعد القروض أبرز صوره ويأخذ الائتمان المصرفي اشكال متعددة لعل أهمها:

أولا: الائتمان النقدي المباشر:

وتعد هذه التسهيلات الأكثر أهمية في توظيف الائتمان في المصارف، إذ تقوم إدارة الائتمان بمنح المبالغ لطالب الائتمان للاستفادة منها بشكل مباشر وهي بعدة أنواع منها:

١. القروض والسلف:

يعرف القرض بأنه اتفاق بين طرفين يكون المقرض الطرف الأول والمقترض الطرف الثاني ويعمل المقترض على دفع جميع التزاماته مع الفائدة لقاء الاستفادة من مبلغ القرض الممنوح وتعد القروض أهم موجودات المصرف لما لها من أهمية في ديمومة عمل المصرف، إلا أنها في

الوقت ذاته تصرف الموجودات الأقل سيولة لأنه من غير الممكن تحويلها إلى نقود حتى يحين موعد استحقاقاتها.

٢. السحب على المكشوف:

وهو عبارة عن اتفاقية بين المصرف والمقترض التي تحدد أقصى حد للائتمان الممنوح من لدن المصرف ويقدمها المصرف لزبائنه في حدود سقف زمني يستطيع الزبون المقترض السحب منه.

٣. خصم الأوراق التجارية:

الأوراق التجارية هي أوراق مالية مصرفية قابلة للتداول تمثل حقاً نقدية وستحقق الدفع بعد أجل قصير. إن عملية خصم الأوراق التجارية هي نوع من أنواع الائتمان المصرفي (الشمري، ٢٠١٢: ٦٦).

ثانياً: الائتمان التعهدي (غير المباشر):

يختلف هذا النوع عن الائتمان النقدي، إذ أن إدارة الائتمان في المصرف لا تعطي حق لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر ويكون هذا الائتمان على نوعين:

١. خطابات الضمان:

يعرف خطاب الضمان بأنه تعهد نهائي من البنك بناء على طلب الزبون بدفع مبلغ نقدي معين بل للتعين بمجرد أن يطالب المستفيد البنك بالوفاء (خديجة، ٢٠١٨: ٦).

٢. الاعتمادات المستندة:

يعرف الاعتماد المستندي بأنه تعهد مكتوب صادر من بنك السحب بناء على طلب المشتري (مقدم الطلب أو الأمر) لصالح البائع المستفيد وضمن مدة محددة مقابل تقديم بعض المستندات المطلوبة مع الالتزام بالشروط والمستندات الخاصة به، ويُعد الاعتماد المستندي أحد العمليات المصرفية التي تستطيع من حصولها البنوك القيام بتمويل عمليات التجارة الخارجية من استيراد وتصدير ويطبق على هذه التجارة نوعاً من الأمان والاستقرار نظراً لما فيه هذا الاعتماد من ضمان وائتمان (عبيدات والحضروم، ٢٠٠٩: ١٥٧).

١-٣ أسس منح الائتمان وشروطه:

إن منح الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس متعارف عليها لعل أهمها: (الموسوي، ٢٠١٦: ١٢٢)

١. الأمان:

يجب أن يتوفر الامان لأموال المصرف أي الاطمئنان لأن هذا القرض الممنوح سوف يسترد في المدة المحددة، فضلاً عن الفوائد المترتبة بذمة الزبون.

٢. الربح:

يجب أن يكون الائتمان الممنوح يحقق أرباحاً صافية للمصرف من الفوائد المترتبة عليه.

٣. السيولة:

إن المصرف مانح الائتمان يجب أن يكون ذا مركز مالي يتصف بالسيولة.

٤. التوافق:

ينبغي أن يكون الغرض من القرض متوافق مع سياسة الدولة الاقتصادية.

١-٢ أثر الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي:

يمكن التعرف على أهمية الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي من خلال السياسة النقدية المتبعة، فاتباع سياسة نقدية توسعية يزيد من حجم الاحتياجات لدى البنوك، مما يمكن من زيادة الائتمان المصرفي وينتج عن ذلك زيادة الانفاق الاستثماري والاستهلاكي، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، ويكون الأثر الأكبر في هذه الحالة على المشروعات الصغيرة التي عادة ما لا تتوفر لها أية وسيلة أخرى للتمويل الائتمان المصرفي (شلوفي وآخرون، ٢٠٢١: ٦)، أما في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية لابد إن حجم الودائع ستنخفض لدى البنوك مما يقلل من قدرة البنوك على منح الائتمان، ونتيجة لذلك فإن المشروعات الصغيرة تقلل من حجم استثماراتها بسبب اعتمادها على ودائع البنوك بشكل رئيس ما يؤدي ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي والنمو الاقتصادي (قاعور، ٢٠٠١: ٢٨)، أي إن الائتمان المصرفي المقدم لمختلف القطاعات الاقتصادية يُعد كمؤشر جيد للنمو الاقتصادي، إذ أن زيادة نسبة الائتمان تعني أن المستهلكين قاموا باقتراض أكثر، وبالتالي استثمار أكبر ويؤدي ارتفاع الاستثمارات مما يسفر عن خلق فرص عمل، إذ بدوره يؤدي إلى نمو كل من الدخل والأرباح، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي (وفاء، ٢٠١٩: ٢٢)، كما إن إجراء تحليل لتوزيع الائتمانات المصرفية على القطاعات الاقتصادية المقترضة مثل قطاع الزراعة والصناعة والتجارة، لابد أن يمكن من تحديد أي القطاعات تتجه نحو التوسع وأيها يتجه نحو الانكماش مؤكدة على أن حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل جهاز مصرفي معين في تاريخ ما يعتبر مؤشراً هاماً يدل على حجم النشاط الاقتصادي لأن ارتفاع حجم الائتمانات المصرفية دليل على الاتجاه إلى التوسع الاقتصادي والنقدي مما يتناسب مع التوازن الاقتصادي، إذ يُعد الائتمان الصرفي أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي (الجندي، ٢٠٢١: ١٩).

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي:

يحتل النمو الاقتصادي أهمية بالغة في أذهان كثير من الاقتصاديين وصناع القرار، إذ تسعى الدول من خلال برامجها الاقتصادية إلى تحقيق معدلات نمو ايجابياً.

١-٢ مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو بأنه الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بعد أن ينتهي الاقتصاد من الكساد فإن الزيادة يمكن عدَّها نمواً اقتصادياً. كما ويعرف النمو الاقتصادي بأنه نصيب الفرد من الدخل وحتى إذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو (ايدجمان، ٢٠١٠: ٤٥٥).

كما يعرف بأنه عملية معقدة تعتمد على التقييم طويل الأجل الذي يتم من خلال زيادة الأبعاد المميزة للاقتصاد والتحول الهيكلي للمجتمع، ويتم قياس ذلك باستخدام التغيرات الحاصلة في مؤشر الإنتاج معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي (Matouk Belattaf,2010:7).

٢-٢ عوائق النمو الاقتصادي:

هناك العوامل التي تسهم في إعاقة النمو الاقتصادي نوجزها بما يأتي:

١. التباطؤ في نمو الطلب:

قد يتوقع مصدرو الموارد الأولية في عالم يسوده النمو المتوازن إن نمو صادراتهم بنفس درجة الدخل القومي للبلدان المستوردة، كذلك يمكن أن يتوقعوا أن ينمو دخلهم وتتطلب زيادة نمو

دخل الدول المصدرة للمواد الأولية تغيراً هيكلياً مثل إحلال الواردات، ويبين قانون انجل ان الطلب على المواد الغذائية الأساسية والمشروبات ينمو ببطء أكثر من نمو الدخل، وربما كانت مرونة الطلب في الدول الصناعية على الغذاء أقل من نصف ذلك حتى إذا نما إنتاج المواد الغذائية في الدول الصناعية بأقل من نمو الدخل، فهذا كافٍ لإثبات ان نمو وارداتها من المواد الغذائية سيكون متأخراً عن نمو الدخل (جبلز وآخرون، ٢٠٠٩: ٦٦٥).

٢. البنية التحتية:

عدم توفر البنية التحتية تقيد التقدم الاقتصادي وتواجه مشروعات إنشاء الطرق والموانئ ومحطات الطاقة صعوبة في التمويل، إذ أن عدم كفاية البنية التحتية بما في ذلك الإمدادات غير الموثوقة من الطاقة وشبكة الطرق الحضرية والريفية غير الفعالة وعدم كفاءة الموانئ، من أكبر المعوقات التي تعترض النمو الاقتصادي، ويقيد ذلك العائدات على الاستثمار في الموارد البشرية في مجالي التعليم والصحة مثلاً، ولا تستطيع المستشفيات والمدارس أن تعمل بشكل سليم بدون كهرباء (امادوسي، ٢٠١٦: ٣٦).

٣. سوء التغذية:

يجب أن يشارك الفقراء في عملية النمو الاقتصادي وفي الفوائد التي تحققها، أي إن النمو الاقتصادي لابد أن يشمل الفقراء وأن يصل إليهم، كذلك لابد أن يستخدم الفقراء الدخل الاضافي من أجل تحسين نظامهم الغذائي كماً وكيفاً، كما ينبغي استخدامه من أجل تحسين الخدمات الصحية وخدمات الصرف الصحي، فضلاً عن استخدام الحكومة للمواد العامة الإضافية من أجل توفير المنافع والخدمات العامة لصالح الفقراء والجوعى (النمو الاقتصادي والجوع سوء التغذية، بلا: ١).

٤. انخفاض معدل التبادل:

لقد أدعت مدرسة فكرية ذات تأثير ونفوذ (مدرسة أول بريسن وهانز سنجر) إنه لن تواجه صادرات المواد الأولية نمو ضعيفاً في الطلب، موضحاً إنها ستخفض أيضاً أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية مقارنة بأسعار صادرات البلدان المتقدمة من السلع الصناعية التي مقاييس الأسعار النسبية استعمالاً هو صافي معدل التبادل المبني على الشروط التبادل التجاري TN Net invtererms of trade.

أما شروط التجارة TN: (جيلز وآخرون، ٢٠٠٩: ٦٦٥-٦٢٧)

١. متوسط سعر الصادرات (PX) ويحتسب بتقسيم سعر الصادرات على سعر الواردات.

٢. متوسط سعر الواردات (PM) وتحدد بنفس طريقة متوسط سعر الصادرات.

المبحث الثالث: العرض المرجعي:

١. قدم الباحث الهام ابراهيم في عام ٢٠١٨ دراسة بعنوان "تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر للمدة ١٩٨٣-٢٠١٥" يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (GDP) المتغير التابع هو مقياس للنمو الاقتصادي، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت بالائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص (BCPS) والمعروض النقدي بمعناه الواسع (M2) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL على السلاسل الزمنية، أظهرت نتائج الدراسة إن هناك علاقة ايجابية ومعنوية كبيرة بين كلا من الائتمان المصرفي للقطاع الخاص والمعروض النقدي بمعناه الواسع على النمو الاقتصادي. أما في فترة الإبطاء السابقة فقد أظهرت

النتائج إن كلا من (-١) BCPD و(١-) M2 لها تأثير سلبي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي.

٢. ليندة حسات، انعكاسات الاعتماد المستندي على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ٢٠١٣، كان هدف الباحث من هذه الدراسة التأكيد على الدور المتنامي في للاعتماد المستندي كأحد الطرق الأساسية لتمويل التجارة الخارجية، وكذا توسع العلاقات التجارية مع الدول الأجنبية ومحاولة تقييم الاعتماد المستندي كوسيلة دفع دولية مدورة في تأطير التجارة الخارجية الجزائرية والوصول إلى تحقيق شفافية أكبر في العمليات التجارية والمالية، وكانت نتائج هذه الدراسة أن توجه المستوردين الجزائريون مؤخراً إلى فتح اعتمادات مستنديه مع قبول ورقة تجارية، وذلك لغرض الاستفادة من مهلة التسديد من بيع البضائع المستوردة أو استعمالها في العملية الإنتاجية.

٣. دراسة للباحث غائب مشيب بعنوان أثر الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي في اليمن عام ٢٠١٥، المجلة الإدارية للعلوم الاقتصادية. هدفت الدراسة إلى قياس تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي في اليمن للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٢، وذلك من خلال تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي على بيانات، إذ تم اختبار متغيرين فقط هما الناتج المحلي الإجمالي الذي يُعد من المؤشرات المهمة لقياس درجة النشاط الاقتصادي، والائتمان المصرفي الخاص. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير أحادية الاتجاه من الائتمان المصرفي إلى GDP، إذ تبين بوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين، فضلاً عن وجود قوة تفسيرية ضعيفة للائتمان في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي.

٤. دراسة بعنوان Creditand Economic Growth لـــMohantyetal في عام ٢٠١٦، إذ هدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، وذلك باستخدام تحليل العلاقة السببية بين إجمالي الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على المستوى العام في الهند (٢١ ولاية هندية)، فضلاً عن هذا استخدمت إجمال الائتمان المصرفي هما نفقات رأس المال والانفاق التنموي كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع لتحليل السببية وفق (The panel causality model) ومنهجية (A Dynamic panel Data) في تحليل العلاقة الديناميكية حيث تبين بوجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الائتمان المصرفي ونفقات رأس المال والنفقات الائتمانية لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.

٥. دراسة بعنوان (The implications of credit activity on economic growth in Romani) لكل من Duican & Pop سنة ٢٠١٥، إذ تناولت هذه الدراسة التحليل العام للعلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في رومانيا على المستوى الإقليمي بصورة عامة (8 ولايات رومانية) خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤) واستخدمت إجمالي الائتمان المصرفي كمتغير مستقل وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمتغير تابع مستخدماً منهجية (A Dynamic panel Data) في تحليل العلاقة الديناميكية وتوصلت الدراسة إلى أن الائتمان المصرفي له تأثير كبير على تطوير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في بعض مناطق رومانيا.

٦. دراسة بعنوان The impact of private sector credit on Saudi Arabia Economic Growth لـــ Osman, E. سنة ٢٠١٤، إذ هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الائتمانان المقدمة من طرف البنوك التجارية المصرفية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٢)، إذ شملت المتغيرات المستقلة للدراسة في الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص وإجمالي ودائع البنوك التجارية والانفتاح التجاري، وكذلك معدل التنظيم والنفقات الحكومية والمتغيرات التابع الناتج المحلي الإجمالي وباستخدام نموذج ARDL، إذ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لكن هذا في المدى الطويل، ويفسر هذا بحسن إدارة البنوك السعودية لمواردها المالية وذلك بتخفيضها للاستثمارات الكبيرة التي تغزو النمو الاقتصادي.

المبحث الرابع: تقدير وتحليل أثر الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي الأردني:

من أجل دراسة تحليل الظواهر الاقتصادية وقياس العلاقات الاقتصادية باستخدام الاقتصاد القياسي من خلال دمج النظرية الاقتصادية والطرق الإحصائية في نموذج قياس واحد، إذ لا يمكن الاعتماد على فرضيات النظرية الاقتصادية، بل لابد من تفسيرها من خلال معايير أكثر دقة تسهم في تقييم مكوناتها واختبار فرضياتها والتأكد من صحتها واختبار قوتها التفسيرية. ولغرض تحقيق ذلك لابد من اعتماد الآتي:

أولاً: توصيف النموذج القياسي Standard Model Descriptions:

من أجل تقدير أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي، وللحصول على نتائج أكثر دقة تطلب ذلك تحديد فترة التخلف المثلى من خلال معيار شوارز Schwarz معيار اكيكي Akaike information criterion ويتم ذلك من خلال استخدام برنامج Eviews 10 بالاعتماد على المتغير التابع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مؤشر للنمو الاقتصادي للبلد، أما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت بالمعادلة الآتية:

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta GDP_{t-1} + \alpha_2 BC_t + \alpha_3 MO_t + \alpha_4 INT_t + \varepsilon_t$$

إذ:

Bc: الائتمان المصرفي Bank Credit.

Mo: عرض النقد.

INT: سعر الفائدة.

α_0-α_4 ، β_0-β_4 ، σ_0-σ_4 ، θ_0-θ_4: معاملات النموذج.

εi , μi , μ , γ مقدار الخطأ العشوائي.

ولأجل قياس تأثير الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي الأردني، تم جمع البيانات اللازمة المتعلقة بالبحث من منشورات البنك الدولي (الأردن) للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩، وذلك من أجل التحقق من فرضية البحث فقد تم إجراء التقدير بالاعتماد على الاختبارات القياسية الآتية:

الجدول (1) اختبار جذر الوحدة

القيم الحرجة	عند 5%	قيم الاستقرارية	القرار
-2.967767	.....	-4.283566	مستقرة في الفرق الأول X_1
-3.574244	.....	-3.692183	مستقرة في المستوى X_2
-3.574244	.....	-4.0944	مستقرة في الفرق الاول X_3
-3.580623	.....	-4.036444	مستقرة في الفرق الاول Y

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات بالاعتماد مخرجات Eviews.

١. دراسة الاستقرارية: عند التعامل مع السلاس الزمنية لابد أولاً من المرور على اختبارات جذر الوحدة للتعرف على درجات تكامل المتغيرات قيد الدراسة للتعرف على النموذج الأمثل

والاختبار الأمثل لتقدير العلاقة بين المتغيرات. ولذا الفرق نستخدم الاختبارات الشهيرة لديكي فولار ADF وفيلبس بيرون PP، فضلاً عن الاختبار NG-Perron المطور سنة ٢٠٠٧ الذي يُعد من أفضل الاختبارات للكشف عن جذر الوحدة، إذ يوضح الجدول (1) إن الائتمان المصرفي مستقر عند المستوى، أما باقي المتغيرات فقد تبين أنها مستقرة عند الفرق الأول والثاني فإن السلسلة الزمنية متكاملة في الدرجة نفسها.

٢. **اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) Unit Root Test or stationary:** يهدف هذا الاختبار لفحص خواص السلاسل الزمنية ومعرفة فيما إذا كانت السلسلة الزمنية ثابتة، أي متوسطها وتباينها يبقى ثابتاً على مدى سنوات القياس، ولقد استخدم اختبارالحدود Bound Test لمعرفة مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين كل من BC الائتمان المصرفي وعرض النقد وسعر الفائدة كمتغيرات مستقلة على الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع، وذلك من خلال المقارنة بين F الجدولية وF المحسوبة كما في الجدول (2).

الجدول (2) نتائج اختبار الحدود Bound Test

عدد المتغيرات المستقلة	القيمة المحسوبة Value	الاختبار الإحصائي المستخدم Test statistic
3 1 Bound	6.933770	F-Statistic

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات بالاعتماد مخرجات Eviews 10.

نلاحظه من الجدول (2) إن قيمة F-Statistic المحتسبة بلغ 61.49140 وهي أكبر من قيمة الجدولية (6.59) عند مستوى (5%)، هذا يعني نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة، وإن هذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (الائتمان المصرفي، عرض النقد وسعر الفائدة) والنمو الاقتصادي أي وجود علاقة توازن طويلة الأجل.

٣. **اختبار المعلمات المقدرة وتصحيح الخطأ غير المقيد:** يستخدم هذا الاختبار لتوضيح تقدير معلمات الأجل الطويلة من أجل الكشف عن وجهة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، فضلاً عن تحديد نوع العلاقة طويلة الأجل، كما يوضح معامل تصحيح الخطأ سرعة العودة في الأجل الطويل إلى التوازن كما في الجدول (3).

الجدول (3) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات

Variable	Coefficient	Std. Error	t– statistic	Prob*
Gdp(-1)	0.469452	0.258449	1.816422	0.0994
BC	0.132833	0.145193	0.914872	0.3818
MS	-1.2509	2.3208	-1.0212	0.6532
INT	-1.6910	4.2309	-1.4368	0.3236
C	-1.336407	0.191825	-6.9668	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات بالاعتماد مخرجات Eviews 10.

من الجدول (3) تبين العلاقة طردية غير معنوية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، إذ أنه عند تغير الائتمان المصرفي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.132833) وحدة عند مستوى معنوية (5%) (0.3818) Prob مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وهذا يتفق مع منظومة النظرية الاقتصادية، أما بالنسبة إلى عرض النقد فقد تبين أن العلاقة عكسية وغير معنوية، إذ أن زيادة عرض النقد بمقدار وحدة واحدة أدى إلى انخفاض النمو بمقدار (1.2509-)، إذ أن زيادة عرض النقد مع انخفاض أسعار الفائدة لأسباب معينة مثل إجراءات مشددة

أو الفساد الإداري والمالي أو عدم الاستقرار الأمني هذه العوامل جميعها ستؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي.

٤. نتائج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL: بعد أن تم اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (الائتمان المصرفي، عرض النقد، سعر الفائدة) كمتغيرات مستقلة، والنمو الاقتصادي كمتغير تابع، وتبين أنها كانت مستقرة عند الفرق الأول (1) وبتوفر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختيار أنموذج ARDL والجدول (4) يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج:

الجدول (4) نتائج اختبار انموذج ARDL

Adjusted R-Squared	Durbin-Watson Stat	Prop F-Statistic
0.998885	2.588013	55.908

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات بالاعتماد مخرجات Eviews 10.

يوضح الجدول (4) نتائج اختبار Adjusted R-Squared بأن (الائتمان المصرفي، عرض النقد، سعر الفائدة) كمتغيرات مستقلة قد فسرت (89%) من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع Gdp وإن (11%) تعود إلى عوامل أخرى غير داخلة في الأنموذج، أما اختبار (F-Statistic) عند مستوى احتمالي (Prop:55.908320) أقل من (5%) فهي تدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الإحصائية وتشير إحصائيات (D-W) التي بلغت (2.588013) وهذا يفسر أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

٥. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test: إن اختبار الحدود Bound Test يستخدم لمعرفة مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين كل من (الائتمان المصرفي، عرض النقد، سعر الفائدة) كمتغيرات مستقلة و(النمو الاقتصادي) كمتغير تابع، وذلك عن طريق المقارنة بين إحصائية F وجود القيم الحرجة العليا والدنيا، كما في الجدول (5).

الجدول (5) نتائج اختبار الحدود Bound Test

عدد المتغيرات المستقلة K	القيمة المحسوبة Value	الاختبار الإحصائي المستخدم Test statistic
3	6.933770	F-Statistic
Critical value		
1 Bound	10 Bound	مستوى المعنوية
3.2	2.37	%10
3.67	2.79	%5
4.08	3.15	%2.5
4.66	3.65	%1

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات بالاعتماد مخرجات Eviews 10.

نلاحظ من خلال الجدول (5) أن قيمة F-Statistic المحتسبة بلغ (6.933) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى والصغرى، إذ بلغا (3.67) (2.79) عند مستوى معنوية (5%) مما يعني أننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين (الائتمان المصرفي، عرض النقد، سعر الفائدة) والنمو الاقتصادي، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

٦. اختبار المعلمات المقدرة ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد: يوضح هذا الاختبار تقدير معلمات الأجل الطويل من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلاً عن تحديد نوع العلاقة طويلة الأجل، كما يوضح معامل تصحيح الخطأ سرعة العودة في الأجل الطويل إلى التوازن والجدول (6) يوضح ذلك.

الجدول (6) نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*
Gdp	1.627000	0.708829	2.296	0.044
Ms	0.269238	0.20448	1.3166	0.217
INT	121E+09	4198E+08	2.459277	0.0337
BC	1.69E+10	578E+04	7.918319	0.0153
C	11+159´	10+501´	3.177788	0.009
cointEQ (-1)	-0.482695	0.657606	-0.734019	0.4704

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات بالاعتماد مخرجات Eviews 10.

نلاحظ من خلال الجدول (6) نتائج تقدير معلمات المتغيرات المستقلة، إذ يوضح الجدول العلاقة العكسية بين (Gdp) المتغير التابع والمتغير المستقل الائتمان المصرفي وعرض النقد وسعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.429466)، وإن المقدار (0.429466) يمثل الميل الحدي للناتج المحلي الإجمالي، وكذلك أظهرت العلاقة المقدرة بأن معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بلغت قيمته (0.482695-) سالبة ومعنوية وباحتمالية (prob=0.4707)، وهذا يعكس وجود علاقة توازنية طويلة في الأجل القصير بين المتغيرات المدروسة باتجاه علاقة توازنيه طويلة الأجل، كما إن معامل تصحيح الخطأ ان (48%) من الاختلال التوازني (عدم التوازن في الأجل القصير) في Gdp في المدة السابقة (t) يمكن تصحيح الفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازني طويلة الأجل بسبب أي صدام (Shock) أو تغير في المتغير المستقل، بمعنى إن الناتج المحلي الإجمالي يستغرق حوالي (2.5) سنة باتجاه القيمة التوازني بسبب أي صدمة في الأنموذج أو تغير في المتغيرات المستقلة.

٧. إجراء الاختبارات التشخيصية المقدرة: لغرض التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة نقوم بإجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يأتي:

أ. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial correlation LM Test: يستخدم هذا الاختبار للتأكد من خلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي كما يأتي:

الجدول (7) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM

Breusch-God Fred Serial correlation LM Test			
F-Statistic	0.596832	Prob, F (2.22)	2.386884
Obs*R-Squared	0.573174	Prob, Chil squre (2)	5.0905

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات بالاعتماد مخرجات Eviews 10.

يوضح لنا الجدول (7) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، إذ نلاحظ فيه (F-Statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (prob 0.596832) وهي أكبر من (5)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، ومن ثم هنا يجب أن تقبل فرضية العدم التي تنص على عدم

وجود مشكلة ارتباط في المتغيرات العشوائية ونرفض البديلة التي تنص على وجود مشكلة ارتباط بين المتغيرات العشوائية ومن ثم هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الانموذج ARDL.

ب. اختبار مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء (ARCH) Heteroskedashicity Test:
يستخدم هذا الاختبار للتأكد مدى خلو الانموذج من تجانس التباينات بين الأخطاء العشوائية كما في الجدول (8).

الجدول (8) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين ARCH

Heteroskedashicity Test (ARCH)			
F-Statistic	0.242752	Prob, F (1.26)	0.6267
Obs*R-Squared	0.260348	Prob, Chil squre (1)	0.6099

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات بالاعتماد مخرجات Eviews 10.

يوضح الجدول (8) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين ARCH، إذ نلاحظ بأن قيمة F-Statistic عند مستوى احتمالية بلغت (0.6267)، وهذا يعني أن الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، ومن ثم هنا يجب تقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط في المتغيرات العشوائية ونرفض البديلة التي تنص على وجود مشكلة ارتباط بين المتغيرات العشوائية، ومن ثم هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الانموذج ARDL.

ت. اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test: يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي، ومن ثم هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

ث. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج: يعد اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (ARDL) المقدر من الاختبارات المهمة من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها.

الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات:

١. يُعد نشاط الائتمان واحداً من أبرز أنشطة المصرف وأكثرها جاذبية نتيجة الأرباح المستدامة عنه في حين تعد القروض من أبرز صور الائتمان المصرفي.
٢. يحتل النمو الاقتصادي أهمية بالغة في أذهان كثير من الاقتصاديين وصناع القرار، إذ تسعى الدول من خلالها برامجها الاقتصادية إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي ايجابياً دوماً.
٣. وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين (الائتمان المصرفي والضرائب الجمركية وعدد السكان على الناتج المحلي الإجمالي).
٤. تبين أن العلاقة طردية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي وأن المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع أنها مستقرة عند الفرق الأول.
٥. يُعد نشاط الائتمان أبرز أنشطة المصارف التجارية وأكثرها رغبة نتيجة الأرباح المتحققة عنه في حين تعد القروض من أبرز صور الائتمان.
٦. يُعد الائتمان المصرفي الموجه الرئيس للاستثمارات، فكلما ازداد الائتمان سيفضي إلى زيادة حجم الاستثمارات ويحسن من معدلات النمو الاقتصادي في البلد.

٧. إن زيادة قيم الائتمان المصرفي لابد أن تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فكلما توسع النشاط الائتماني في أي البلد سنجد أن الاقتصاد سيتطور بسرعة وقيم أكبر.

ثانياً: المقترحات:

١. ينبغي إزالة كافة العراقيل التي تحول دون قيام النظام المصرفي الأردني بدوره كعامل للتنمية والنمو الاقتصادي.
٢. التوسع في منح الائتمان الخاص للمشاريع الاستثمارية والمؤسسات المنتجة وتفعيل سياسه تنمية وجذب الودائع.
٣. تعزيز الثقة الزبائن لتنشيط الائتمان المصرفي وتفعيل دوره بالنمو الاقتصادي.
٤. العمل على زيادة قابلية المصارف على منح الائتمان من خلال رفع قدرتها على استقطاب المزيد من الودائع ومعالجة الديون المتأخرة باتباع اليات جديده لمنح الائتمان المصرفي.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. ابراهيم محمد شاشو، (٢٠١١)، بطاقة الائتمان حقيقتها وتكييفها الشرعي، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ٣، جامعة دمشق.
٢. ابراهيم محمد علي الجزراوي ونادية شاكر النعيمي، (٢٠١٠)، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية: دراسة (نظرية - تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧.
٣. اما دوسي، (٢٠١٦)، معوقات النمو، مجلة التمويل والتنمية، يونيو.
٤. بسام احمد عثمان، (٢٠١١)، النقل التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات بالسكك الحديدية، مجلة جامعة دمشق للعلوب الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ٣، جامعة دمشق.
٥. جيلز وآخرون، مالكولم، (٢٠٠٩)، اقتصاديات، دار المريخ، الرياض، السعودية.
٦. حيدر يونس الموسوي وحسين محمد الصافي، (٢٠١٧)، أثر تغيرات مؤشرات الائتمان المصرفي في بعض مؤشرات السوق المالي في العراق سوق العراق للأوراق المالية: دراسة تحليلية، مجلية كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٦، العدد ٢٢، جامعة تكريت.
٧. سعدي احمد حميد الموسوي، (٢٠١٦)، البُعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي: دراسة تحليلية لعينه من المصارف التجارية العراقية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد ٨، العدد ١، جامعة بابل.
٨. سلوى عبدالجبار عبدالقادر، (٢٠٠٨)، المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء، المجلد ٦، العدد ١.
٩. صادق اشر الشمري، (٢٠١٢)، إدارة المصارف - الواقع والتطبيقات العملية، مطبعة الكتاب، بغداد.
١٠. عبدالرحمن اسماعيل وحربي عريفات، (٢٠٠٤)، مفاهيم ونظم اقتصادات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
١١. عبدالمطلب عبدالحميد، (٢٠٠٠)، البنوك الشاملة وعمليات إدارتها، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر.
١٢. عصام اسماعيل وحسين وقاف، (٢٠١٨)، دور الائتمان المقدم للقطاع الصناعي في تنشيط الاستثمار والإنتاج في هذا القطاع، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٤٠، العدد ٥.
١٣. عمار حمد خلف، (٢٠١١)، قياس تأثير نفور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٧، العدد ٦٤.
١٤. فاطمة الزهرة بن زيدان، (٢٠١٨)، محددات النمو المستدام لدول شمال افريقيا باستخدام نماذج بانل (١٩٩٠-٢٠١٦) جامع السلف الجزائر، مجلة الاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، ديسمبر.
١٥. مايكل ايدجمان، (٢٠١٠)، الاقتصاد الكلي - النظرية السياسية، محمد ابراهيم حضور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
١٦. محيريقه خديجة، (٢٠١٨)،خطاب الضمان المصرفي، رسالة ماجستير غير مسنودة، كلية الحقوق والعلوم اساسية ،جامعة السفير حمه كفني الوادي، الجزائر.

١٧. مؤيد احمد عيدات وعبدالله حسين الخشروم، (٢٠٠٩)، المخاطر المترتبة على الاعتماد المستندي: دراسة تحليلية لنشرة (٦٠٠)، مجلة المنارة، المجلد ١٥، العدد ٢.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

18. Besley, Scolt & Bringham, Eugenef, (2006), Principles of Finance, 2nd ed., Thomson Leaming, Inc. Vnited states of America.
19. Brealy, Richard A., Myers, Stwart C. & Marcus, J., (2001), Fandamentals of Corporate Finance, 3rd ed., McGrow-Hill Higher Education.
20. Edward, Burt, (2004), Credit Management Handbook, 5th ed., Gower Publishing Limited.
21. Gatgub, Aburowi, (2009), Analysis of non-profo vming loans in the Libyan state-owned commercial banks: perceotion Analysis of the reasons and poten tial methods for Treatment the sis submitted in fulf ill ment of the Requirements for the Degree of Doctor of philosophy athhe school of Gorerment and Inter mational Affairs, Durhan University.
22. Janeu C.M.O., (2012), The Strategic Analysis of Intemediation, European Economic Review, 33(2, 3), Februarjis.
23. Matouk Be Lattaf, (2010), Economic du development office des publications universitaires, Alger.
24. Mishkin, Frederics, (2010), The Economics of Money, Banking and financial markets, 9th ed., Addition-Wesley.